الفصــل الأول
الإطـــار المحـــدد للدراســـة

١-المقدمة.

٢- مشكلة الدراسة.

٣- أهمية الدراسة.

٤- أهداف الدراسة.

٥- مصطلحات الدراسة.

٦- منهج البحث.

٧- حدود الدراسة.

٨- الدراسات السابقة.

الفصـل الأول
الإطـار المحـدد للدراسـة

المقدمة

تعد قضية التعليم والتعلم قضية أمن قومي علي كافة المستويات وفي كافة دول العالم المتقدم منه والنامي لما تفرزه تلك المنظومة التعليمية من مخرج تعليمي يشكل بأنامله مستقبل وطنه اقتصاديا وسياسياً وثقافيا واجتماعياً.

إن إصلاح التعليم قضية جوهرية من قضايا الإصلاح الاجتماعي وذلك لمحورية التعليم في التنمية البشرية والمجتمعية المستدامة وفي تحقيق التقدم والرفاهية المنشودة للمجتمعات، ومع المتغيرات العالمية والتوجهات للعولمة واقتصاد السوق ومجتمع المعرفة أصبح من الضروري إعادة النظر في نظام التعليم المصري لمواجهة التحديات المستجدة وتلبية الاحتياجات المجتمعية التي نتجت عنها [١].

ولابد من وقفه حاسمة مع منظومة التعليم العام المصري على أساس أن هذه المنظومة هى البوتقة الأولي التي يتم فيها صهر كل إمكانيات وموارد وجهود الجهات الحكومية والأفراد والمجتمع المدني لتقديم خدمة تعليمية لائقة لإنتاج طالب قادر علي مواجهة تحديات العصر.

وتكمن مشكلة التعليم المصري وفق الإحصاءات والأرقام في الاعتمادات المالية اللازمة لتمويل التعليم في الميزانية المصرية أقل بكثير مما هو مطلوب للوفاء باحتياجات التعليم الحديث كما سيتضح من الجدول التالي.

جدول رقـم (١)
حجم الإنفاق الحكومي علي التعليم قبل الجامعي في مصر خلال الفترة ١٩٩٩ - ٢٠١٣

السنـــة الدراسيـــة	حجـــم الإنفـــاق	عجز الموازنة [٢].
١٩٩٩ / ٢٠٠٠	٤,٦ مليار جنيه	% ٢.٨
٢٠٠٣ / ٢٠٠٤	٢٢,٢ مليار جنيه	%٣.٢
٢٠٠٤ / ٢٠٠٥	٢٢,٧ مليار جنيه	%٩.٦
٢٠٠٦ / ٢٠٠٧	٢٠,٧ مليار جنيه	%٨.٦
٢٠١٠ / ٢٠١١	٣٦ مليار جنيه	%١٤.٢
٢٠١٢ / ٢٠١٣	٣٢ مليار جنيه	% ١٦

لاحظ من الجدول السابق رقم (١) أن حجم الإنفاق علي التعليم قبل الجامعي من قبل الحكومة قد تراجع إلي ٣٢ مليار جنيه عام ٢٠١٢ /٢٠١٣ بينما كان ٣٦ مليار جنيه عام ٢٠١٠/٢٠١١ وإن كانت هذه النسبة أو سابقتها لا تفي بمواجهة الطلب الاجتماعي المتزايد علي التعليم والزيادة السكانية المتواصلة في مصر وزيادة معدل التضخم الذي وصل إلي ١٤,٢% عام ٢٠٠٩/٢٠١٠م.

---

(١) حامد عمار، محسن يوسف٢٠٠٦ إصلاح التعليم في مصر- القاهرة ، ص ٣٩.
(٢) المصدر: وزارة المالية ملخص تنفيذي / سنوات متفرقة متاح فيه www. MOF. GOV. EG

ومن ثم يمكن استعراض معدل الإنفاق علي التعليم كنسبة من الناتج القومي من خلال الجدول التالي:

جدول رقم (٢)

يوضح نسبة الإنفاق على التعليم في مصر بالنسبة للدخل القومي سنوات منتقاة (٢٠٠٢ -٢٠١٢) [١].

السنـــة الدراسيـــة	المعـــــدل
٢٠٠٢ / ٢٠٠٣	٥ %
٢٠٠٩ / ٢٠١٠	٤,٥%
٢٠١٢ / ٢٠١٣	٤%

الملاحظ في جدول رقم (٢) تناقص معدل الإنفاق علي التعليم قبل الجامعي في مصر حيث وصل إلي ٤% عام ٢٠١٢/٢٠١٣ بينما كان ٤,٥% عام ٢٠٠٩/٢٠١٠ ، ٥% عام ٢٠٠٢/ ٢٠٠٣ وذلك بالرغم من الحاجة الماسة لزيادة ما يتم تخصيصه للإهتمام والارتقاء بالعملية التعليمية في المرحلة قبل الجامعية بما يلاءم مقتضيات الجودة والكفاءة في التعليم، وهذا يتعارض مع ما أوضحت به اليونسكو عالميا بأنه يجب أن يصل معدل الإنفاق على التعليم ٦% لإعطاء تأثير ايجابي في معدلات التنمية.

هذا ويشير تقرير التنمية البشرية لعام ٢٠٠٩ إلي أن متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي بجمهورية مصر العربية وصل إلي ١٣٥٠ دولار عام ٢٠٠٥ في حين كان ٩٦٣ دولار عام ٢٠٠٢ وهو معدل منخفض بالنسبة لمعدلات مناظرة في العديد من الدول النامية كما يوضح التقرير أن نسبة السكان تحت حد الفقر المدقع الذين يحصلون علي دولار واحد في اليوم تبلغ ٣١% ونسبة ما يصلون إلي خط الفقر ويحصلون علي ٢ دولار يوميا تبلغ أكثر من ٤٠%.

ومن المعروف أن معدلات النمو الاقتصادي كانت تتراوح ما بين ٤% إلي ٦% خلال السنوات الخمس الماضية من العقد الأول للقرن الحادي والعشرين وقد انخفضت لتصل إلي أقل من ٤% خلال العام الأخير ٢٠١٠ / ٢٠١١ وإن العجز في الموازنة العامة للدولة والذي بلغ ١٨% عام ١٩٩٢ قد تضاعف حتى وصل إلى أربع أضعاف ذلك ثلاث مرات عام ٢٠١١ [٢] حيث وصل العجز إلي ١٦٦,٧مليار جنيه للسنة المالية ٢٠١١-٢٠١٢ وأرتفع إلي ٢٣٩,٩ جنية عام ٢٠١٢-٢٠١٣ وبالنسبة للسنة المالية ٢٠١٤-٢٠١٥ وصل ٢٤٠مليار جنية[٣]. وكان لابد أن ينسحب كل ذلك علي تمويل الخدمات والاستثمارات الاجتماعية وفي مقدماتها التعليم.

في دراسة [٤] لمركز المعلومات واتخاذ القرار التابع لمجلس الوزارة المصري عن الدروس الخصوصية (والتي هي السوق السوداء التي تهدر مبدأ تكافؤ الفرص في التعليم) صدرت في سبتمبر ٢٠٠٥ أن من ٦١% إلى ٧٧% من طلاب المدارس في جميع مراحل الدراسة قبل الجامعية [٥] يحصلون على الدروس الخصوصية مما يكلف الأسر المصرية قرابة ١٥ مليار جنية مصري سنويا، كما أشارت الدراسة إلى أن متوسط الإنفاق الشهري للأسرة على الدروس الخصوصية حوالي ٥٠٠جنية شهريا مما يلتهم إجمالي الدخل الشهري لشريحة كبيرة من الأسر ، كما تتفاوت نسبة ممن

(١) وزارة المالية، للحسابات الختامية خلال الفترة ٢٠٠٢/٢٠٠٣ - ٢٠٠٧/٢٠٠٨ والموازنة العامة للدولة ٢٠١٠ /٢٠١١ وزارة التنمية الاقتصادية، تقرير المتابعة السنوي إعداد مختلفة.

(٢) فاروق شوقي البوهي(٢٠١٣): التخطيط الاستراتيجي واقتصاديات التعليم، الإسكندرية دار المعرفة الجامعية، ٢٠١٣ ص ص ١٧٩، ١٨٠.

(٣) بوابة معلومات مصر التابعة لمجلس الوزراء مركز المعلومات واتخاذ القرار متاح في٢٠١٤/WWW.EIP.gov.eg

(٤) مركز المعلومات واتخاذ القرار التابع لمجلس الوزراء المصري، سبتمبر ٢٠٠٥. WWW.EIP.gov.eg

(٥) فاروق شوقي البوهى(١٩٩٤): التعليم الثانوي بمحافظة الإسكندرية - دراسة عن الدروس الخصوصية – بمحافظة الإسكندرية- مجلة التربية- رابطة التربية الحديثة.

يتعاطون الدروس حسب دخل الاسرة٠ فهي تصل إلى ٦١% من الأسر ذات الدخل المنخفض بينما تربو عن ٧٧% من الأسر ذات الدخل المرتفع٠ بينما وصلت هذه النسبة من الحصول علي دروس خصوصية عام ٢٠١١ إلي (٢٥%) من إجمالي دخل الأسرة المصرية أي حوالي ٢٢ مليار جنيه مصري سنوياً.

كما خلصت هذه الدراسة إلى أن تعاطي الدروس الخصوصية ليس بالضرورة انعكاسا لحالة الطالب الدراسية ولكنها لضمان فرصة اكبر للحصول على درجات أعلى لضمان الالتحاق بإحدى الكليات المرموقة اجتماعيا٠ وفي هذا دحض للفكرة المزمعة على أن انخفاض المستوى الثقافي والمعيشي يؤدى لانخفاض الطلب الاجتماعي على التعليم [١].

مما لاشك فيه أن هناك حلولا شتى وبدائل مختلفة وتجارب ناجحة لأمم أخرى يمكن تطبيقها والاستفادة منها بما يلائم سياقنا الثقافي (في جمهورية مصر العربية)والاجتماعي والاقتصادي ، غير أن ذلك لا قيمة له مع غياب إستراتيجية قومية واضحة المعالم ، متعددة المراحل يقوم عليها المخلصون والأمناء والغيورون على مصلحة الوطن ومستقبله ممن يملكون الخبرة والفهم بكيفية إدارة العملية التعليمية ولابد أن يلتزم بها النظام ككل والمجتمع ولا تتعرض لأمزجة وأهواء الوزراء المتعاقبون ولا تخضع لتدخلات واملاءات خارجية٠

أما فيما يتعلق بمعيار العدالة الاجتماعية وتكافؤ الفرص التعليمية في هذا السياق فالمقصود به ضمان عدم حرمان أي طالب من الانخراط في العملية التعليمية بسبب عدم القدرة المالية أو بسبب النوع أو المنطقة الجغرافية التي يقطن فيها فانه من المعروف أن الإنفاق العام على قطاع التعليم قبل الجامعي بما يدعم تكافؤ الفرص التعليمية في ظل ظروف متباينة تحقق جودة العملية التعليمية وكفاءة المخرج التعليمي هذا الإنفاق هو أداة تحقق المجانية والعدالة الاجتماعية٠ فالإنفاق العام هذا يلعب دورا كبيرا في إحداث التنمية خاصة في قطاع التعليم وترجع هذه الأهمية لاعتباره استثمارا في العنصر البشرى[٢].

لقد نص الدستور المصري لعام ١٩٧١ صراحة في المادة [١٨] على أن التعليم حق تكفله الدولة وهو إلزامي في المرحلة الابتدائية وتعمل الدولة على الإلزام إلى مراحل أخرى[٣]٠

كما تشرف على التعليم كله٠ كما أضاف الدستور في المادة رقم [٢٠] أن التعليم في مؤسسات الدولة التعليمية مجاني في مراحله المختلفة [٤].

وهذه المبادئ أكدها دستور ديسمبر ٢٠١٢ في التزام الدولة بجعل التعليم العام الأساسي مجانياً لكل فئات الشعب، ثم جاء دستور ٢٠١٣ ليأكد حق المواطن المصري في التعليم في المادة (١٩):-

التعليم حق لكل مواطن هدفه بناء الشخصية المصرية والحفاظ علي الهوية الوطنية وتأصيل المنهج العلمي في التفكير وتنمية المواهب وتشجيع الإبتكار وترسيخ القيم الحضارية والروحية وإرساء مفاهيم المواطنة والتسامح وعدم التمييز وتلتزم الدولة بمراعاة اهدافه في مناهج التعليم ووسائله وتوفيره وفقاً لمعايير الجودة العالمية والتعليم إلزامي حتي نهاية المرحلة الثانوية او ما يعادلها وتكفل الدولة مجانيته بمراحله المختلفة في مؤسسات الدولة التعليمية وفقاً للقانون وتلتزم الدولة بتخصيص نسبة لا تقل عن ٤% من الناتج القومي الإجمالي تتصاعد تدريجياً حتي تتفق مع المعدلات العالمية[٥].

---

(١) U.E. Konarov١٩٦٨- The relation ship between economic development and education Unesco-p. ٨٥

(٢) يونس أحمد البطريق(١٩٨٠): اقتصاديات المالية العامة- جامعة الزقازيق - كلية التجارة - صـ ٣٥

(٣) دستور ١٩٧١ مادة ١٨ الفصل الأول للمقومات الاجتماعية والخلقية ص ص ١٢ – ١٣

(٤) دستور ١٩٧١ المرجع السابق مادة ٢٠ ص ١٣

(٥) الدستور المصري جمهورية مصر العربية الوثيقة الدستورية الجديدة بعد تعديل دستور ٢٠١٢ المعطل ص ص ١٠ -١١ .

مشكلة الدراسة :-

أن ما يعانيه نظام التعليم المصري من مشكلات ليس مصدرها مجانية التعليم كما يعتقد البعض ولكن هذه المشكلات تكمن في عجز الدولة عن الوفاء بكل ما تعنيه المجانية ومواجهة الطلب الاجتماعي المتزايد على التعليم.

وهذا يتطلب دراسة واضحة ومتأنية لواقع المجانية في مصر وهل هي مطبقة كما هو مطلوب منها والى أي مدى هذا التطبيق يفي بإنتاج خريج قادر على مواجهة تطلعات المستقبل ومتطلبات الواقع قادر على التنافس العلمي والتكنولوجي محليا وإقليميا وعالميا، وهذا يستلزم بالتبعية تأمل وتدبر لمعوقات تطبيق المجانية في ضوء زيادة الطلب الاجتماعي على التعليم والبحث عن موارد وبدائل أخرى مناسبة للإنفاق على التعليم العام قبل الجامعي في مصر لتحقيق جودته النوعية والكمية .

ويمكن صياغة مشكلة البحث في التساؤل الرئيسي التالي:-

ما الواقع الحالى مجانية التعليم العام في مصر؟ وما سبل توفير موارد بديله للإنفاق عليه بما يفي بمتطلبات تحقيق جودته في ضوء تجارب بعض الدول ومتطلبات الدستور المعدل والمستفتى عليه فى فبراير ٢٠١٤؟

للإجابة على التساؤل السابق سيستدعى ذلك الإجابة على التساؤلات الفرعية الآتية:-

١- ما واقع تطبيق مجانية التعليم العام قبل الجامعي في مصر خلال العقد الأول المنصرم من الألفية الثالثة ؟ (٢٠٠٠ - ٢٠١٠).

٢- معوقات عدم تحقق المجانية في التعليم العام قبل الجامعي في مصر كما ترصدها الأدبيات والدراسات السابقة وكذلك من وجهة نظر العينة (الخبراء- المعلمون- أولياء الأمور- المسئولين بمؤسسات المجتمع المدني) ؟

٣- ما ابرز خبرات الدول الأخرى في التمويل الحكومي للتعليم قبل الجامعي بها والموارد البديلة لتمويله (الولايات المتحدة الأمريكية - الهند - كوريا الجنوبية)؟

٤- ما سبل تطوير موارد تمويل التعليم العام في مصر وتحقيق جودته في ضوء نتائج الدراسة الميدانية وتجارب الدول الاخري ؟

أهمية الدراسة :-

١-التأكيد علي الحق في تعليم مجاني عالى الجودة كأساس دستوري.

٢- الكشف عن جوانب الهدر في الإنفاق التعليمي لتمكين المسئولين في تخطيط وتنفيذ السياسة التعليمية في ترشيد جوانب إنفاقه وتطوير موارده وذلك بتحليل الميزانية المطلوبة لتمويل التعليم العام في مصر بما يحقق جودته.

٣- وضع بيانات ومعلومات تساعد المسئولين السياسيين ومتخذى القرار في الاستفادة من خبرات بعض الدول موضع الدراسة -كوريا والهند في توفير موارد لتمويل التعليم العام قبل الجامعي في مصر بما يحقق مجانيته وتكافؤ الفرص التعليمية.

٤- عرض البدائل والحلول التي تم استخلاصها من الدراسة أمام واضعي السياسة التعليمية ومتخذي القرار التعليمي في مصر لتوفير موارد بديلة للإنفاق على التعليم العام وامكانية مد الألزام حتى نهاية المرحلة الثانوية كمطلب دستورى بما يحقق تطوره وجودته.

أهداف الدراسة :-

١- التعرف على الواقع الحالى لمجانية التعليم العام قبل الجامعي في مصر.

٢- التعرف على مصادر تمويل التعليم العام قبل الجامعي في مصر.

٣- عرض وتحليل تجارب بعض الدول [أمريكا- كوريا الجنوبية- الهند] في توفير الموارد البديلة لتمويل التعليم العام بها بما يحقق مجانيته٠

٤- وضع تصور مقترح لبدائل لتمويل التعليم العام في مصر في ضوء خبرات بعض الدول.

مصطلحات الدراسة :-

- المجانية :-

لغة:- المجانية لغة وقولهم أخذه مجانا أي بلا بدل وبلا مقابل [١].

وقولهم مجانا: أي بلا بدل أو مقابل٠ [٢].

اصطلاحا:- كما ورد في الدراسات والأدبيات التي تناولت المجانية:-

أن مجانية التعليم لا تمثل حقا للمواطنين فقط وإنما هي ضرورة للمجتمع ٠ فالتعليم جزء من عملية التنمية والإنتاج والمجتمع هو المستفيد من التنمية والإنتاج ومن ثم كان التعليم واجبا على المجتمع ينبغي أن يقدمه بالمجان، ولذلك فقد أخذت المجتمعات على عاتقها مسئولية تعليم الناس بالمجان نظرا لان العائد من هذا التعليم ليس للفرد وحده وإنما للمجتمع أيضا[٣].

لقد اقترن الحق في التعليم بتوفيره مجانا على الأقل في مرحلتين الابتدائية والاعدادية وهذا ما أكده الإعلان العالمي لحقوق الطفل في مادته[٢٦] أن لكل شخص الحق في التعليم ويجب أن يوفر التعليم مجانا على الأقل في المرحلتين الأساسيتين[٤].

المجانية هي وسيلة لتحقيق هدف التعليم ونجاح الدول يقاس بالدرجة الأولى بمستوى التعليم فيها وعدالة توزيعه وعدم التمييز بين الأفراد بسبب القدرة المالية أو غيرها [٥].

أن المجانية هي المناداة بإلغاء المصروفات المدرسية المقررة على الطلاب بجميع المدارس الحكومية تحقيقا لمبدأ مجانية التعليم كذلك التحقيق الفعلي لمبدأ تكافؤ الفرص فلا تمييز بين الطلاب في المدارس الخاصة واللغات وطلاب المدارس الحكومية وكذلك تطبيق تعميم مرحلة رياض الأطفال واعتبارها مرحلة أساسية في السلم التعليمي [٦].

المجانية هي العمل على تحقيق ديمقراطية التعليم وذلك بالعمل على استيعاب كل من هم في سن الإلزام في النظام التعليمي وتحقيق ديمقراطية الإدارة التعليمية ومبدأ تكافؤ الفرص وذلك لنشر التعليم وتعميمه بين المواطنين على السواء[٧].
السواء[٧].

كذلك على الدولة أن ترسخ المجانية من خلال إزالة كل المعوقات المالية في التعليم بحيث لا يحرم فرد من الالتحاق بالتعليم بسبب عدم توافر المال اللازم لذلك الأمر الذي يتطلب من المؤسسات التعليمية توفير نفقات التعليم وجعله بالمجان لجميع فئات الشعب ومنح المساعدات للمحتاجين من التلاميذ وتغذيتهم وعلاجهم [٨].

---

(١) محمد بن أبى بكر الرازي، مختار الصحاح: لبنان - دار الفكر العربي- ص ٦١٦

(٢) الطاهر أحمد الرازي، مختار القاموسي: ليبيا – تونس الدار العربية للكتاب- ص ٣٢٠

(٣) إبراهيم عصمت مطاوع، أمينة حسن(١٩٩٠): الأصول الإدارية للتربية- القاهرة - دار المعارف- ص ٧٧.

(٤) الإعلان العالمي لحقوق الإنسان١٩٤٨ www. Bibalex. Org larflarl files lwhrs. Pdf

(٥) عبد الهادي مبروك النجار(٢٠٠٩): صنع السياسة التعليمية- مدخل تحليلي مقارن- القاهرة- دار الكتب والوثائق القومية- ص ١٥٨

(٦) آمال اندراوس(٢٠٠٤): السياسة التعليمية في مصر- القاهرة- فرحة للنشر والتوزيع- ص ٣٧٣

(٧) نازلي صالح أحمد(١٩٧٣): حول التعليم الابتدائي ونظمه- القاهرة- مكتبة الانجلو المصرية- ص ٥٣

(٨) وهيب سمعان(١٩٧٤): دراسات في التربية المقارنة- القاهرة- الانجلو المصرية- ص ٢٩

وبناء علي ما سبق فالمجانية في هذه الدراسة تعني الضمان الأساسي لتمتع الجميع بحق التعليم في ظل تكافؤ الفرص التعليمية والعدالة الاجتماعية دون تمييز عرقي أو ديني أو إجتماعي أو اقتصادي.

ـ تعريف تكافؤ الفرص لغوياً:

كافأة علي الشئ:أى جزاه وماثلة وسواه

تكافوء الشيئان تعادل وأستويا ويقال تكافؤ الفرص أى تساوت أمام كل من يريدها بكفايته[١]

التكافؤ هو الإستواء وهو من أصل الكفئُ بالمد النظير وكذا الكفؤُ بسكون الفاء وضمها بوزن فعل أى التساوي[٢].

هو تحقيق العدالة والمساواة بين الأفراد (معجم اللغة العربية المعاصر)

-تكافؤ الفرص تساويها حسب من يرغب فيها.

تكافؤ: مصدر تكافأ ـ تساوى ـ أن تعرض الفرص متساوية أمام من يطلب.

هو أحد البوابات الرئيسية لتحقيق العدالة الاجتماعية.

تكافؤ الفرص : هو الإنصاف وعدم التمييز في توفير الفرص في كافة المجالات كالأسرة والتعليم والعمل وتقلد المناصب وغيرها.

تعريف تكافؤ الفرص التعليمية اصطلاحاً:

تعد اشكالية تحقيق تكافؤ الفرص التعليمية واحدة من القضايا الرئيسية التي جذبت الكثير من علماء التربية والاجتماع لما لها من تأثير علي المساواة في فرص الحياة المكفول لأفراد المجتمع.

هذا وقد نص الدستور المصري في مادته الثامنة علي أن تكفل الدولة تكافؤ الفرص لجميع المواطنين[٣] وهذا النص الدستوري لا يختص بالتعليم فقط بل أنه يشمل كل المجالات التي يمكن أن تقدم للمواطنين وفي مقدمتها التعليم.

أما القانون ١٣٩ لـ ١٩٨١ وخلافا للدستور فلم ينص بصورة صريحة علي مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية مع أنه المعنى بمجال التعليم[٤].

إلا أنه قد أشار إلى مضمون ذلك المبدأ في مادته الثالثة حيث نص علي أن التعليم قبل الجامعي حق لجميع المواطنين في مدارس الدولة[٥].

أما قانون الطفل رقم ١٢ لـ ١٩٩٦ فق نص بصورة مباشرة على مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية في مادته (٥٣) والتى تنص علي أن يهدف تعليم الطفل إلى تكوينه علمياً وثقافياً وروحيا وتنمية شخصيته ومواهبه وقدراته العقلية والبدنية وذلك على أساس من تكافؤ من الفرص[٦].

ويرى البعض أن تكافؤ الفرص التعليمية لا يعنى فقط المساواة في الفرص من الأفراد بل الأهم من هذه المساواة في الفرص التي تمكن من التخرج والنجاح[٧].

ويرى كاندل أن مفهوم تكافؤ الفرص التعليمية هو أنه من حق جميع الأطفال المساواة في النمو إلى أقصي درجة ممكنة بصرف النظر عن عائلاتهم من الناحية الاجتماعية والاقتصادية[٨].

---

(١) صالح شلهوب(٢٠٠٤) : الكشاف ـ دار أسامة للنشر والتوزيع ـ عمان الأردن ـ الطبعة الاولي ـ صـ٦١٣.
(٢) أبو بكر الرازي (٢٠٠٧):مختار الصحاح ـ تقديم يحيي مراد مؤسسة المختار للنشر والتوزيع ـ القاهرة ـ ط١ ـ ص٣٢٩.
(٣)الدستور المصري ص ص ١٠- ١١ مرجع سابق .
(٤) أنظر القانون ١٣٩ لسنة ١٩٨١ في الملحق رقم ٨ .
(٥) الدستور المصري قانون ١٣٩ لسنة ١٩٨١ ملحق ٨ المرجع السابق .
(٦) عبد الهادي مبروك النجار: صنع السياسة التعليمية، مرجع سابق، ص ص ١٦٨ ، ١٦٩.
(٧) تكافؤ الفرص التعليمية(١٩٨٤): ورقة عمل مقدمة إلي مؤتمر الديمقراطية والتعليم في مصر، القاهرة، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام بالاشتراك مع رابطة التربية الحديثة، ص٢٣.
(٨) عفاف محمد جايل(٢٠٠٨):بعض معوقات تطبيق مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية ـ العلم والإيمان للنشر والتوزيع، ص١ ، ص ٦٧.

أن مفهوم التكافؤ لا يعني التماثل علي الإطلاق بحيث تكون فرص التعليم التي تتاح لكل فرد هي نفس الفرص التي تتاح لأي فر في نوعها وهداها ومقتضياتها، وإنما يتم تقديم ونموهم حسب جهودهم في التحصيل وطاقاتهم على النمو[١].

كما أن الإعلان العالمي لحقوق الإنسان في مادته (٢٦) أكد أن لكل شخص حق في التعليم ويجب أن يوفر التعليم مجاناً، علي الأقل في مرحلتيه الابتدائية والأساسية، ويكون التعليم الابتدائي إلزاميا، ويكون التعليم الفني والمهني متاحا للعموم ويكون التعليم العالي متاحا للجميع تبعا لكفاءتهم [٢].

كما يجب أن يستهدف التعليم التنمية الكاملة لشخصية الإنسان وتعزيز احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية، كما يجب أن يعزز التفاهم والتسامح والصداقة بين جميع الأمم وجميع الفئات العنصرية أو الدينية وأن يؤيد الأنشطة التي تضطلع بها الأمم المتحدة لحفظ السلام. للآباء علي سبيل المثال الأولوية في حق اختيار نوع التعليم الذي يعطي لأولادهم[٣].

إن مفهوم تكافؤ الفرص التعليمية يعني بأنه تقديم تعليم الزامي لكل الأطفال حتى سن معينة وتقديم منهج موحد وإتاحة فرصة التعليم للجميع بغض النظر عن خلفياتهم الاجتماعية والعقيدية وتحقيق المساواة بين مختلف المناطق والبيئات المحلية وهناك جوانب ثلاثة تتكامل فيما بينها لتحدد ما ينبغي فهمه عن تكافؤ الفرص التعليمية وهي:-

*إزالة المعوقات المادية التي تحول بين الفرد والتعليم كالفقر وعدم توفر المؤسسات التعليمية.

*توفير أفضل الظروف الميسرة للتعليم كالمكان المناسب والمعلم المؤهل.

*قيام العملية التعليمية على أساس المشاركة بين كل الأطراف المعنية بها من تلاميذ وآباء ومعلمين.....إلخ[٤].وتختلف المجتمعات في الأهمية التي تأخذ بها كل واحدة من هذه الجوانب الثلاث السابقة، وبالتالي فإن مفهوم تكافؤ الفرص التعليمية في كل مجتمع قد يأخذ شكل مغاير في تطبيقه وفعاليته من مجتمع لآخر إن كان الهدف العام واحد ومشترك وهو تطبيق عدالة اجتماعية حقيقية في الفرص التعليمية.

وبناء علي ما سبق من عرض لأراء وتعريفات عن مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية فإن الباحثة ترى أن تكافؤ الفرص التعليمية يعني أن يكون لكل فرد من المجتمع فرصة تعليمية متكافأة مثله مثل الآخرين وذلك للارتقاء بنفسه من خلال الخدمات التعليمية المتاحة. لذا يكون مبدأ تكافؤ الفرص في التعليم نابع من مبدأ المساواة والعدالة الاجتماعية.

منهج البحث:

وهذه الدراسة قائمة على استخدام المنهج العلمى [لجورج بيريداى] الوصف والتفسير والمقارنة والمقابلة حسب خطوات المنهج العلمي المقارن [لجورج بيريداى] وكذلك تحليل الأدبيات فى ضوء القوى والعوامل المؤثرة عليها وكذلك على نتائج الدراسة الميدانية لتقديم البدائل والمقترحات الخاصة بتوفير الموارد البديلة لتمويل التعليم وتحقيق جودته[٥].

العينة والأدوات:

عينة عشوائية من مديري الإدارات التعليمية بمحافظة كفر الشيخ ـ موجهين للمراحل التعليمية الثلاث إبتدائي ـ إعدادي ـ وثانوي، رجال أعمال ـ رجال إقتصاد مهتمين بالشئون التعليمية ـ أحزاب سياسية ـ أولياء أمور وأعضاء مجالس أمناء المدارس فى المراحل الثلاث ، وسيتم تطبيق استبانة من أربع (محاور):

---

(١) حامد عمار(١٩٨٢): في بناء البشر، دراسات في التغيير الحضاري، القاهرة، المركز العربي للبحث والنشر، ص٦٥.

(٢) الإعلان العالمي لحقوق الإنسان ١٩٤٨ مرجع سابق .

(٣) شبل بدران(٢٠٠٩): التربية المدنية التعليم والمواطنة وحقوق الإنسان، القاهرة، الدار المصرية اللبنانية، ص٨٦.

(٤) صنع السياسة التعليمية: عبد الهادي النجار، مرجع سابق، صـ١٥٦.

(٥) عبد الجواد بكر(٢٠٠٢): منهج البحث المقارن (بحوث ودراسات الإسكندرية دار الوفاء للطبع والنشر،ص٤٥.

المحور الأول :واقع مجانية التعليم العام فى مصر .

المحور الثانى : معوقات اسهام القطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدنى فى تمويل بعض جوانب التعليم العام قبل الجامعى فى مصر .

المحور الثالث : المشاركة المجتمعية فى تمويل التعليم قبل الجامعى وسبل هذه المشاركة .

المحور الرابع : مقترحات لزيادة اسهام القطاع المحلى والخاص فى تمويل التعليم .

حدود الدراسة :-

الحدود الموضوعية:-

واقع تطبيق المجانية والتمويل الحكومي والغير حكومي للتعليم العام قبل الجامعي في جمهورية مصر العربية وبعض الدول، (الولايات المتحدة الأمريكية – كوريا الجنوبية – الهند)

الحدود الجغرافية:-

وهي خاصة بالدراسة الميدانية في عينة من مدارس الثلاث مراحل [الابتدائية- الإعدادية- الثانوية العامة] بمحافظة كفر الشيخ حيث تعمل الباحثة مما يسر اجراء الدراسة الميدانية ، كما أنها ممثلة لجميع محافظات مصر فهى محافظة زراعية – ساحلية تمتلك ظهير صحراوى ومناطق صناعية .

الحدود الزمنية:-

دراسة واقع التمويل والإنفاق على التعليم العام قبل الجامعي في مصر في العقد الأول من الألفية الثالثة [٢٠٠٠ - ٢٠١٠].

الدراسات السابقة:-

أولا: الدراسات العربية:-

لقد تعرض الكثير من الكتاب والباحثين لمجانية التعليم وتكافؤ الفرص التعليمية في دراستهم سواء بشكل مباشر أو غير مباشر كما يتضح من العرض التالي وسوف تقسم الدراسات زمنياً إلي المحاور التالية:

أ- المحور الأول: دراسات تناولت التطور التاريخي للمجانية وتكافؤ الفرص التعليمية في مصر:-

١-دراسة حامد عمار [١٩٤٩] بعنوان: التعرف على أسباب ومقومات تحقيق مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية في مصر:- (١).

- وهذه دراسة استخدم فيها المنهج المقارن مسبوقاً بإستخدام المنهج التاريخي في شرح تطور مفهوم المساواة في الدول العربية في مجال التعليم.

- إجراءات الدراسة:

- ولقد بدأت هذه الدراسة بشرح مفهوم المساواة في الدول العربية ثم مقارنة ما سبق بمدي تحقيق هذه المفاهيم في مصر، ولقد خلصت هذه الدراسة إلى انه رغم تباين تطبيق على أن النظام التعليمي ينبغي أن يهتم بكل تلميذ طبقا لاستعداداته وقدراته بغض النظر عن ظروفه الاجتماعية والاقتصادية،

٢- دراسة عبد التواب عبد اللاه عبد التواب (١٩٧٨) : دراسة بعنوان: تكافؤ الفرص التعليمية في التعليم الثانوي في مصر (٢).

---

(١) حامد عمار(١٩٤٩): " التعرف على أسباب ومقومات تحقيق مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية في مصر"- جامعة القاهرة.

(٢) عبد التواب عبد اللاه عبد التواب(١٩٧٨): تكافؤ الفرص التعليمية في التعليم الثانوي في ج. م. ع وتأثرها بالأوضاع الاجتماعية والاقتصادية للتلاميذ، دراسة ميدانية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية، جامعة أسيوط.

- هدفت إلى التعرض لتكافؤ الفرص التعليمية في الفترة ما قبل ثورة ١٩٥٢ وتناول سياسة الكم في التعليم في هذه وجهود فتح أبواب التعليم للجميع.

- استخدمت الدراسة المنهج (التاريخي) الوصفي.

-إجراءات الدراسة

تناولت الدراسة نشأة مفهوم تكافؤ الفرص التعليمية لدى بعض الفلاسفة والمربيين مثل أفلاطون وروسو ثم تعرض البحث لجهود أحمد نجيب الهلالي وطه حسين في تعميم التعليم في مصر والجهود المبذولة بعد ثورة يوليو متمثلة في القوانين التي صدرت بهدف تحقيق تكافؤ الفرص التعليمية.

وخلصت الدراسة إلي عدة نتائج توضح مدى تحقيق تكافؤ الفرص التعليمية في التعليم الثانوي وربطها بالمستوي الاقتصادي والاجتماعي للفرد.

ومن هذه النتائج:

١-إن التعليم الثانوي مرآه تعكس المستوي الاقتصادي والاجتماعي للتلاميذ.

٢-أن المستوي الاجتماعي والاقتصادي له أثر طيب في القبول في التعليم الثانوي.

٣-أن التوزيع علي التعلم الثانوي بأنواعه مرتبط إلي حد كبير بالمستوي المهني للأب خاصة التعليم الفني.

٤-أن نسبة كبيرة من التلاميذ ذو ذكاء عال التحقق بالتعليم الثانوي الفنى بسبب المستوى الاقتصادي والاجتماعي المنخفض

٣-دراسة محمد سيد حافظ فرحات (١٩٨٠) بعنوان (العلاقة بين التفوق الدراسي والتمايزات الاجتماعية والاقتصادية)[1].

تساؤلات الدراسة:

-ما العلاقة بين التفوق الدراسي للطلاب وبين الواقع الاجتماعي والاقتصادي المحيط بهم ؟

-ما الخلفية الطبقية لطلاب التعليم الثانوي وبين الواقع الاجتماعي المحيط بهم والعلاقة بين التفوق الدراسي وبين كل هذه التمايزات الاجتماعية ؟

-ما الآثار المترتبة على الأخذ بنظام مجانية التعليم في مصر من حيث تكافؤ الفرص التعليمية وتحقيق هذه التمايزات الاجتماعية والاقتصادية السائدة ؟

-<u>استخدام الباحث المنهج التاريخى والوصفى واتبع الباحث عدة إجراءات تناول فيها:-</u>

١- أن الواقع الاجتماعي هو نتاج بنائي من العوامل الاجتماعية والاقتصادية والثقافية السائدة تؤثر بدرجة كبيرة في التفوق الدراسي للطلاب٠

- <u>ولقد خلصت الدراسة إلى الأتى:-</u>

- أن حوالي ٣٣% تقريبا من أفراد العينة لا يرون ضرورة الأخذ بنظام مجانية التعليم وينظرون إلي تكلفة التعليم المجاني على أنها مثقلة على كاهلهم٠

- أن التطبيق الفعلي لمجانية التعليم في مصر يتطلب في الواقع الكثير من مستلزمات صياغته القانونية حيث لا تتطابق هذه الضمانات على نحو مكتمل مع الواقع العلمي ، وقد رأي ٤٤% من أولياء الأمور أن نظام مجانية التعليم لم يحقق له أي منافع بل انه دعم وأكد التمييز في القدرة المالية لبعض الفئات في تعليم ابنائهم٠

---

(١) محمد سيد حافظ فرحات(١٩٨٠) : العلاقة بين التفوق الدراسي والتمايزات الاجتماعية والاقتصادية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، عين شمس.

- أفسحت مجانية التعليم الطريق إلي نظام شرعي بدأ طريقه إلي كافة الفئات ممن لهم أبناء في المراحل التعليمية المختلفة وهو الدروس الخصوصية.

٤- **دراسة عوض توفيق عوض [١٩٨١] بعنوان**: تطبيق مجانية التعليم بالمرحلة الأولي وعلاقتها بتحقيق العدالة الاجتماعية بين التلاميذ منذ ١٩٢٣ وحتى ١٩٨١ (١).

واستخدم الباحث هنا المنهج التاريخي والوصفي في عرضه لمشكلة الدراسة :-

- وهدف الباحث هنا إلى مدي تحقيق إجراءات تنفيذ مجانية التعليم في المرحلة الأولي وتحقيق العدالة الاجتماعية بين التلاميذ.

- خلصت الدراسة إلى أن المجانية تعنى:-

- حق جميع أبناء الشعب على اختلاف طبقاتهم في التعليم في مدارس الدولة بالمجان، وان تمتد لتشمل كافة الأمور التي تدخل في نطاق الرعاية المقدمة للتلاميذ والتي قد يؤدى عدم توفرها إلى إعاقتهم عن التمتع بحقهم في التعليم ومن ذلك إعطاء الكتب والأدوات المدرسية للتلاميذ بلا مقابل، وتقديم الوجبات الغذائية المناسبة لكل تلميذ طوال أيام الدراسة مجانا، وتوفير الرعاية الصحية اللازمة للتلاميذ على مدار العام ودون تمييز لأي فئة بسبب قدرات أفرادها المالية أو وضعهم الاجتماعي.

٥- **دراسة سامية بغاغو [١٩٨٥] بعنوان** : سياسة القبول بالجامعات ومدي تحقيقات لمبدأ تكافؤ الفرص التعليمية:- (٢).

- هدفت الدراسة التعرف على واقع تطبيق مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية في نظام القبول بالجامعات المصرية.

- وقد استخدمت المؤلفة المنهج التاريخي والوصفي في عرض وتحليل واقع تطبيق مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية في نظام القبول بالجامعات المصرية.

- نتائج الدراسة:

-أن أبناء الأسر المرتفعة في مستوي تعليمها لهم فرص اكبر في الالتحاق بالتعليم الجامعي.

-أن هناك علاقة كبيرة بين مجموع درجات التلميذ في امتحان شهادة الثانوية العامة والمستوي التعليمي لوالديه والمستوي الاقتصادي للأسرة.

-لا يتناسب تمثيل الفئات الاجتماعية والاقتصادية المختلفة في ضوء المستوى التعليمي داخل الجامعة ومستوى دخل الأسرة تمثيلا يتناسب مع وزنها في الهرم السكاني.

-دراسة محمد حافظ: بعنوان "سياسة القبول بالمرحلة الثانوية في مصر وأثرها علي تحقيق مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية ،١٩٨٩م.) (٣).

- ولقد هدفت الدراسة إلي التعرف علي العوامل المؤثرة علي تكافؤ الفرص في النظام التعليمي المصري والالتحاق بالمرحلة الثانوية العامة وعلاقتها بالعوامل الاقتصادية والجغرافية والاجتماعية.

- ومنهج الدراسة هنا المنهج التاريخي الوصفي.

- **إجراءات الدراسة:** قام الباحث بتناول مفهوم تكافؤ الفرص التعليمية موضحاً دواعي الأخذ به وتطبيقاته المختلفة.

- ثم تعرض للتطور التاريخي للقبول بالمرحلة الثانوية في مصر والإشارة لسياسة القبول بالتعليم الثانوي في بعض الدول مثل الولايات المتحدة الأمريكية وانجلترا والاتحاد السوفيتي.

- ثم تعرض الباحث للعوامل المؤثرة علي سياسات القبول السالف ذكرها.

---

(١) عوض توفيق عوض(١٩٨١): تطبيق مجانية التعليم بالمرحلة الأولي وعلاقتها بتحقيق العدالة الاجتماعية بين التلاميذ منذ ١٩٢٣ حتى ١٩٨١، القاهرة. جامعة عين شمس.

(٢) سامية السيد بغاغو(١٩٨٥): " سياسة القبول بالجامعات ومدي تحقيقات لمبدأ تكافؤ الفرص التعليمية " دراسة ميدانية رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية التربية ، جامعة طنطا.

(٣) محمد حافظ(١٩٨٩) : "سياسة القبول بالمرحلة الثانوية في مصر وأثرها علي تحقيق مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية" رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية، جامعة أسيوط.

- النتائج والتوصيات:-

- توصل الباحث لعدة نتائج منها:-

١-أن مفهوم تكافؤ الفرص التعليمية يتأثر بعوامل كثيرة أهمها الظروف الاقتصادية والاجتماعية لأنها توفير علي مستوى تحصيل التلاميذ.

٢-أن نظام القبول بالتعليم الثانوي لا يعطي مجالاً للاختيار بناء علي رغبة التلميذ في الالتحاق بنوع التعليم الذي يريد الالتحاق به.

٣-أن نظام القبول الحالي بالتعليم الثانوي يؤدي إلى الإخلال بمبدأ تكافؤ الفرص التعليمية.

- ومن أهم التوصيات العمل علي تذليل معوقات تطبيق تكافؤ الفرص التعليمية في سياسات القبول بالتعليم الثانوي في مصر.

تعليق علي الدراسات التي تناولت التطور التاريخي للمجانية وتكافؤ الفرص التعليمية.

اتفقت الدراسات السابقة مع الدراسة الحالية في:

- إن تحقيق المجانية بشكل سليم ومحقق لمبدأ تكافؤ الفرص التعليمية دون فوارق إنما هي مشكلة قائمة منذ زمن بعيد وكل المحاولات التي قامت لحلها لم تحقق الهدف المنشود من تعليم الزامي ومجاني للجميع دون النظر لمستويات اقتصادية أو اجتماعية يصيفها مع الوضع في الاعتبار كفاءة وجودة الخدمة التعليمية المقدمة.
- كذلك اتفقت الدراسات السابقة مع الدراسة الحالية في محاولة وضع تصور مقترح لبدائل تمويلية لقطاع التعليم العام في مصر قبل الجامعي في ضوء الخبرات الأولية الرائدة في ذلك وإن تمت في سياق ثقافي واجتماعي وفي زمن تاريخي مختلف.

اختلفت الدراسات السابقة مع الدراسة الحالية في:

- تركز الدراسة الحالية علي إيجاد حلول مباشرة وفاعلة تقف علي أرض الواقع للوصول لبدائل تمويلية لقطاع التعليم العام قبل الجامعي في مصر في ضوء المشاركة الشعبية والجهود الأهلية ومشاركة القطاع الخاص بما يحقق جودة التعليم وتكافؤ العرض التعليمية في مصر، وذلك في حين أن الدراسات السابقة عرضت للتطور التاريخي للمجانية وتكافؤ الفرص وسياسة الكم أكثر من التعرف لسياسة الكيف وجودة المخرجات التعليمية ومحاولة الإفادة من الموقع المدني والجمعيات الأهلية والقطاع الخامس في دفع عجلة الإنفاق علي التعليم في مصر.

ثانيا:- المحور الثاني : دراسات خاصة بواقع مجانية ومشكلات التعليم في مصر:-

١- دراسة شيماء أحمد وفاطمة الزهراء على ٢٠٠٩ بعنوان (التعليم فى مصر .... عقبه فى طريق التنمية) – ورقة عمل فى إطار مشروع صوت المواطن – القاهرة ٢٠٠٩)(١) .

وتتلخص هذه الدراسة فى استعراض واقع التعليم فى مصر والنصوص التشريعية الخاصة بالحق فى التعليم فى القانون المصرى والمواثيق الدولية وكذلك واقع الحالة التعليمية ومشكلات التعليم فى المحافظات المستهدفة بمشروع صوت المواطن وهى الجيزة – ٦ أكتوبر – حلوان – الشرقية – قنا ، ثم وضع استراتيجية مقترحة للنهوض بأوضاع التعليم فى مصر .

(١) شيماء أحمد وفاطمة الزهراء على ٢٠٠٩ بعنوان (التعليم فى مصر .... عقبه فى طريق التنمية) – ورقة عمل فى إطار مشروع صوت المواطن – القاهرة.

ولقد خلصت الدراسة الى وضع استراتيجية مبسطة لتطوير العملية التعليمية فى مصر:

١- وضع سياسات لتحسين كفاءة الأنفاق التعليمى .

٢- وضع سياسات بديلة لتدبير موارد إضافية للأنفاق على التعليم .

٣- وضع سياسات حديثة لإصلاح المناهج .

٤- تطوير سياسات تنمية مهارات المعلمين .

٥- تفعيل قابلية المعلمين لمعايير الجودة الشاملة فى التعليم .

٦- تفعيل سياسات القضاء على التسرب من التعليم .

٧- تفعيل سياسات تطبيق اللامركزية فى إدارة التعليم فى مصر .

٢- أضواء على الخطة الإستراتيجية القومية لإصلاح التعليم قبل الجامعي في مصر ٢٠٠٧/٢٠٠٨- ٢٠١١/٢٠١٢ "نحو نقله نوعية في التعليم"[(١)].

هدف الدراسة:-

إتاحة التعليم لكل متعلم في كل مكان وذلك حسب قدراته واستعداداته وميوله.

جودة التعليم في بيئة التعلم بعناصرها المختلفة وفق المعايير القومية التي لا تقل في مستواها عن المعايير العالمية.

كفاءة النظم والإدارة لتفعيل الخطة في الواقع ونقل الصلاحيات من المركزية إلي المحليات.

منهج الدراسة:-

قامت الدراسة الحالية علي ورش العمل والتشاركية والمناظرة مع الخبرات الدولية والوقوف عليها والإفادة منها.

وهذه الدراسة قامت على وضع ٤ مبادئ إصلاحية للتعليم المصري وهي:

مبدأ التشاركية Partner ship:-

- إشراك ٢٢٦متخصصا ومختصا ومثقفا ومهتما بشؤون التعليم في بعض مراحل الإنجاز، واللجوء اليهم وأثناء وقت الحاجة إلى خبرة كل واحد فيهم، بالإضافة إلي شراكة القيادات التعليمية والمنفذين.

مبدأ القطاعية Sectoral:-

الاهتمام بالقطاعات والهياكل القائمة إلى حين إعادة هيكلتها

مبدأ الدراسة التحسبية العلمية Prospective:-

تتضمن الخطة الرابعة أربع فصول للوقوف على الواقع الراهن وجذوره التاريخية.

مبدأ التواصل مع الخبرات الدولية للاستفادة منها

ثالثا: – المحور الثالث: الدراسات التى تناولت مدي تحقيق مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية من خلال مجانية التعليم:-

١-**دراسة سعودي عبد الظاهر سيد [١٩٨٢]** : بعنوان سياسة القبول بالمرحلة الثانوية في مصر وأثرها على تحقيق مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية [(٢)].

---

(١) النشرة الدورية للمركز القومي للبحوث التربوية والتنمية القاهرة، العدد التاسع-إعداد/ [محسن عبد الستار عزب] القاهرة ٢٠٠٩ ـ ص١٥.

(٢) سعودي عبد الظهر سيد: سياسة القبول بالمرحلة الثانوية في مصر وأثرها على تحقيق مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية- رسالة ماجستير غير منشورة- كلية التربية- جامعة أسيوط

- وقد قام بتناول مفهوم تكافؤ الفرص التعليمية موضحا دواعي الأخذ بهذا المبدأ وتطبيقاته المختلفة، ثم تعرض للتطور التاريخي للقبول بالمرحلة الثانوية في مصر مع الإشارة على سياسة القبول بالتعليم الثانوي في بعض الدول مثل الولايات المتحدة الأمريكية وانجلترا والاتحاد السوفيتي، كما تناول البحث العوامل المؤثرة على تكافؤ الفرص وعلاقتها بسياسة القبول كالعوامل الجغرافية والاقتصادية

- استخدام الباحث المنهج التاريخي والمنهج الوصفي٠

- توصلت الدراسة إلى:

أن مفهوم تكافؤ الفرص التعليمية يتأثر بعوامل كثيرة أهمها الظروف الاقتصادية والاجتماعية لأنها تؤثر على مستوي تحصيل التلاميذ٠

أن نظام القبول بالتعليم الثانوي لا يعطى مجالا للاختيار بناء على رغبة التلميذ في الالتحاق بنوع التعليم الذي يريد الالتحاق به٠

أن نظام القبول الحالي بالتعليم الثانوي يؤدي إلي الإخلال بمبدأ تكافؤ الفرص التعليمية٠

٢- **دراسة رمضان عيد [١٩٨٣]** :- بعنوان دراسة مقارنة لوسائل تحقيق مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية في المرحلة الثانوية في مصر وانجلترا والهند [١].

هدف الدراسة محاولة تحديد مفهوم تكافؤ الفرص التعليمية وبيان أهم الوسائل التي يستطيع بها النظام التعليمي الإسهام في تحقيق مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية، والاسترشاد بالبلاد موضع الدراسة المقارنة٠

مشكلة الدراسة: وتحددت مشكلة الدراسة في الإجابة عن التساؤل الرئيسي التالي:- كيف يمكن تحقيق مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية بمفهومه الصحيح في التعليم الثانوي في مصر ٠

استخدم الباحث المنهج المقارن في تناول مشكلة الدراسة بالنظر إلي تجارب وخبرات دول أخري في تحقيق تكافؤ الفرص التعليمية في مصر.

-وقد توصل الباحث إلى عدة نتائج من أهمها:

-قصور سياسة القبول بالتعليم الثانوي وعجزها عن تحقيق مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية، ولعل ذلك يرجع إلي عدة أسباب من أهمها:

- إستراتيجية التوسع الكمي التي تهدف إلي استيعاب اكبر عدد ممكن من التلاميذ بالتعليم الثانوي مما أدي إلى إغفال كيف التعليم وتحسين جودته ونوعيته بما يتلاءم مع متطلبات التنمية بالمجتمع من ناحية واحتياجات التلاميذ من ناحية اخرى٠
- تحول مجانية التعليم إلي شعار لا يعبر بصورة أو بأخرى عن ديمقراطية التعليم الثانوي وذلك في ظل إتاحة الفرص المتكررة للتلميذ المتخلف دراسيا لإعادته الصف الدراسي أكثر من مرة، وقد جاء ذلك على حساب فرص استيعاب التلاميذ الجدد وكذلك انتشار الدروس الخصوصية والمدارس الخاصة التي تقدم خدمات تعليمية متميزة مقابل مصروفات عالية٠

٣- **دراسة عماد محمد محمد عطية [١٩٩٠] بعنوان:** أثر العوامل السياسية والاجتماعية والاقتصادية علي التعليم في المجتمع المصري [٢] :-

---

(١) رمضان عيد(١٩٨٣): دراسة مقارنة لوسائل تحقيق مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية في المرحلة الثانوية في مصر وانجلترا والهند- رسالة ماجستير- كلية التربية- جامعة عين شمس.

(٢) عماد محمد محمد عطية(١٩٩٠): أثر العوامل السياسية والاجتماعية والاقتصادية علي التعليم في المجتمع المصري، جامعة القاهرة.

هدف الدراسة: لقد هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على العوامل السياسية والاجتماعية والاقتصادية ذات التأثير على التعليم في المجتمع المصري والتي ترتبط بظهور قضيتي المجانية والتمويل وأثرها على التعليم باعتبارهما قضيتين تشغلان الرأي العام في المجتمع.

منهج الدراسة: المنهج التاريخي.

الاجراءات: تصور بعض فئات المجتمع لهما، وإيجاد علاقة بين تصور فئات المجتمع للقضيتين وبين المستوى الاقتصادي والاجتماعي لهذه الفئات، ولقد توصلت هذه الدراسة إلى مجموعة من النتائج والمقترحات:

-أن التعليم يعاني من قصور في الناحية المالية ٠

-مطالبة فئات المجتمع أن تزيد الحكومة من ميزانية التعليم ٠

-البحث عن مصادر تمويل إضافية تؤكد مدي حرص المجتمع على الاهتمام بالتعليم حتى يمكنه تلبية كل حاجات المجتمع التعليمية وتزداد المطالبة بزيادة ميزانية التعليم

٤- **دراسة مني مصطفي البرادعي [١٩٩٥] بعنوان**: تأثير سياسات الإصلاح الاقتصادي والتكيف الهيكلي على التعليم والصحة في مصر [١].

هدف الدراسة: تهدف الدراسة إلى التعرف على اثر سياسة الإصلاح الاقتصادي والتكيف الهيكلي على التعليم والصحة في مصر، وكذلك تأثيرها في عرض الفرص التعليمية ومعدل الطلب على التعليم٠

المنهج المستخدم: المنهج التاريخي الوصفي.

الإجراءات: قامت الباحثة بالتعرض في دراستها إلي العوامل المؤثرة علي سياسات الإصلاح التعليمي في مصر.

عرض الخدمات التعليمية الحكومية أي تخفيض الإنفاق الحكومي سواء كان جاريا أم رأسمالها، ورأت أن التدهور في المخصصات المالية لا يرجع إلى برنامج الإصلاح الاقتصادي٠ إنما يمكن القول نتيجة لسياسة حكومية لم تولي أهمية كبيرة للتنمية البشرية في عقد الثمانينات مع تفاقم الأزمة الاقتصادية ، بالرغم من تزايد المخصصات التعليمية منذ بداية الإصلاح إلا أن التأثير الايجابي لم يكن محسوسا بسبب الاختلالات المتراكمة في الإنفاق الحكومي على التعليم كما أن تخفيض الدعم سيكون له تأثير سلبي على عرض التعليم٠

النتائج: توصلت الباحثة بعد عرض مشكلات التمويل التي تقلل من كفاءة قطاع التعليم في مصر إلي الوصول إلي محددات تمويل التعليم في مصر بالإضافة إلى انعكاسات هذه المشاكل على القطاع التعليمي، كما توصلت الدراسة إلي بعض الخيارات المتاحة لإصلاح التمويل التعليمي في مصر وآثارة التوزيعية٠

٥- دراسة كمال بيومي (١٩٩٧):- بعنوان : مصادر وبدائل مقترحة لتمويل التعليم في الخليج العربي [٢].

الهدف: استهدفت الدراسة البحث عن مصادر جديدة وبدائل مقترحة لتمويل التعليم الخليج العربي٠

---

(١) مني أحمد مصطفي البرادعي(١٩٩٥): " تأثير سياسات الإصلاح الاقتصادي والتكيف الهيكلي على التعليم والصحة في مصر"- بحث مقدم إلي الندوة التي ينظمها مركز دراسات وبحوث الدول النامية والجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والإحصاء والتشريع- كلية الاقتصاد والعلوم السياسية- جامعة القاهرة.

(٢) كمال بيومي(١٩٩٧) :-مصادر وبدائل مقترحة لتمويل التعليم في الخليج العربي – جامعة القاهرة .

المنهج المستخدم: أستخدام الباحث المنهج التاريخي والوصفي.

الإجراءات: تناولت هذه الدراسة نظم تحويل التعليم في دول الخليج العربي والبدائل الجديدة المقترحة لتمويل التعليم في دول الخليج.

و لقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها :-

-أن هناك توجه عالمي للبحث عن مصادر وموارد جديدة لتمويل التعليم.

-أن هناك توجه عالمي لدي الحكومات النامية لإتاحة الفرص للقطاع الخاص والشعبي في إنشاء وتمويل المدارس.

التعليق على الدراسات السابقة:-

***أوجه الاتفاق:-**

اتفقت الدراسات السابقة مع الدراسة الحالية في تناولت هذه الدراسات المشكلات التعليمية في مصر خاصة ما ينتج عن الفوارق الاقتصادية والاجتماعية ومدى الهدر في تحقيق مجانية التعليم وجعله كفء لإنتاج مخرج تعليمي متميز دون أي اعتبار لفوارق سابق الإشارة إليها خاصة القدرة المادية.

استخدمت هذه الدراسات المنهج الوصفي والتاريخي لعرض هذه المشكلات كذلك الاستبيانات للوقوف على العوامل المؤثرة على هدر المجانية والإخلال بمبدأ تكافؤ الفرص التعليمية.

*** أوجه الاختلاف:-**

أن الباحثة في الدراسة الحالية تركز الضوء علي مستجدات الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية والطلب الاجتماعي المتزايد علي التعليم في الألفية الجديدة (٢٠٠٠ ـ ٢٠١٠) وكذلك التشريعات الدستورية وتطوراتها المتلاحقة فيما يخص التعليم في مصر.

هذا ولقد استفادة الباحثة من هذه الدراسات في تحديد أهم العوامل السياسية والاجتماعية والاقتصادية التي شكلت سياسات التعليم في مصر ومدى تحقق المجانية من خلالها.

رابعاً: الدراسات التي تناولت البدائل والحلول المقترحة لتمويل التعليم العام في مصر

١ـ دراسة أحمد محمد نبوي [٢٠٠١] دراسة بعنوان: بدائل مقترحة لتمويل التعليم الابتدائي في مصر لتحقيق الاستيعاب الكامل [١].

لقد دارت هذه الدراسة حول قصور التمويل الحكومي عن تلبية الطلب الاجتماعي المتزايد على التعليم الأساسي، وفي وجود قيود تمنع زيادة هذا التمويل مما أدي إلى عدم استيعاب النظام التعليمي لكل من هم في سن الإلزام، الأمر الذي يستلزم البحث عن مصادر إضافية لتمويل التعليم الاساسي.

مشكلة الدراسة:

إلي أى مدى يمكن تطوير بدائل لتمويل التعليم الأساسي في مصر لتحقيق الاستيعاب الكامل حتي ٢٠١٧؟

وتتناول مشكلة البحث عدد من المشكلات الرئيسية التي يعاني منها تمويل التعليم الأساسي في مصر ومن أهم المشكلات ما يلي:

-عدم كفاية التمويل الحكومي المخصص للتعليم.

---

(١) أحمد محمد نبوي حسب النبي(٢٠٠١): بدائل مقترحة لتمويل التعليم الابتدائي في مصر لتحقيق الاستيعاب الكامل- كلية التربية –عين شمس.

-ضعف كفاءة الموارد المالية.

-ضعف المساهمة للتمويل الحكومي في تحقيق تكافؤ الفرص التعليمية.

-منهج الدراسة:-

- تستخدم الدراسة منهج وصفى في معالجة بعض جوانب المشكلة وذلك في توصيف واقع سياسات الإعلام الأساسي في مصر كما تستخدم المنهج المقارن وذلك بغرض الإفادة من تجارب الدول الأخرى في تمويل التعليم الأساسي وذلك بهدف صياغة بدائل تمويلية تحقق الاستيعاب الكامل بذلك المرحلة التعليمية.

- وقد استخدمت الدراسة المنهج التاريخي فى تتبع جذور المشكلة.

- نتائج الدراسة:

-تأكل نسبة كبيرة من الزيادة الحقيقية في الاتفاق علي التعليم.

-هيئة الاتفاق الجادي وانخفاض نصيب الإنفاق الاستثماري في ميزانية التعليم قبل الجامعي.

-ارتفاع تكلفة فرصة العمل الضائعة وارتفاع تكلفة الخدمات التعليمية.

-ضعف مساهمة التمويل الحكومي للتعليم في تحقيق الاستيعاب الكامل.

-انخفاض عدد المدارس التي يتم بناءها سنوياً إلي ألف مدرسة خلال الثلاث سنوات الأخيرة.

-ساهمت سياسات الإصلاح الاقتصادي في استمرار ظاهرة التسرب.

-إن الإفراد بحث الإنسان في التعليم لم يكن في أغلب الأحيان مقروناً بتوفير ضمانات الوصول إلي هذا الحق والانتفاع به.

٢- دراسة أحمد محمد رستم [٢٠٠٦] بعنوان: دراسة مدي عدالة توزيع الفرص التعليمية في التعليم العام قبل الجامعي في مصر(١).

-مشكلة الدراسة:

- لقد اهتمت هذه الدراسة بإجراء دراسة تطبيقية بشأن عدالة توزيع الفرص التعليمية في مصر على خلفية إرساء مجانية التعليم، ولقد أظهرت هذه الدراسة التطبيقية انه هناك تفاوت ملحوظ في التوزيع لهذه الفرص التعليمية مما يستوجب الوقوف على هذه التفاوت٠

-المنهج المستخدم:

-استخدم الباحث المنهج التاريخي والوصفي في معالجة المشكلة .

-نتائج الدراسة:

توصلت الدراسة إلى غياب العدالة في توزيع الفرص التعليمية في مصر في مرحلة التعليم قبل الجامعي كما يجب الوقوف على المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية التي أدت لانعدام تكافؤ الفرص التعليمية ويجب أن يرتبط إرساء المجانية بمقومات اقتصادية وخلفيات ثقافية واجتماعية داعمة لذلك .

٣- دراسة لمياء إبراهيم الدسوقي [٢٠٠٧] بعنوان: تعزيز المشاركة المجتمعية لتطوير التعليم العام لـ ج٠م٠ع (٢).

<u>التساؤل الرئيسى :</u>

- كيف يمكن تعزيز المشاركة المجتمعية لتطوير التعليم العام في مصر في ضوء بعض التجارب المعاصرة؟

---

(١) أحمد محمد توفيق رستم(٢٠٠٦): " دراسة مدي عدالة توزيع الفرص التعليمية في التعليم العام قبل الجامعي في مصر"- كلية الاقتصاد والعلوم السياسية- جامعة القاهرة.

(٢) لمياء إبراهيم الدسوقي(٢٠٠٧): " تعزيز المشاركة المجتمعية لتطوير التعليم العام لـ ج٠م٠ع - تصور مفتوح في ضوء تجارب لبعض الدول- معهد الدراسات التربوية- جامعة القاهرة.

- الأهـــداف:-

-الوقوف علي مشكلات التعليم العام في مصر وأهم التحديات التي تواجهه.

-التعرف علي مفهوم المشاركة المجتمعية في التعليم العام وملامحها الأساسية.

-التعرف علي أهم أنماط المشاركة المجتمعية في التعليم العام في مصر بعض الدول.

-التعرف علي أهم التجارب المعاصرة في استخدام مدارس الميثاق كنموذج تطبيق للمشاركة المجتمعية التعاقدية في التعليم العام.

-اقتراح تصور لتعزيز المشاركة المجتمعية في التعليم العام في مصر.

-المنهج المستخدم في هذه الدراسة:-

هو المنهج الوصفي بغرض التحليل والتفسير الكيفي للقرارات والقوانين والتقارير السنوية القومية والدولية والدراسات العربية والأجنبية وغيرها من الأدبيات التي تخدم مجال الدراسة والخروج بعدد من النتائج التي استخدمت كأساس لبناء التصور المقترح.

- حدود الدراسة:

*التعليم العام قبل الجامعي في مصر بمستوياته المختلفة منذ التسعينيات.

***النتائج:**

-توصلت الباحثة هنا في دراستها إلى عدة نتائج في إلقاء الضوء على معني المشاركة المجتمعية على كافة المستويات ودورها في إتاحة المزيد من الاهتمام بقضية مجانية التعليم المصري دون الاستناد فقط إلى الاتفاق الحكومي.

التعليق علي الدراسات المرتبطة بمحور البدائل والحلول المقترحة لتمويل التعليم العام في مصر:

-أوجه الاتفاق مع الدراسة الحالية:

الاتفاق حول وضع حلول وبدائل لتمويل التعليم العام في مصر (قبل الجامعي)

وذلك لتحقيق الاستيعاب الكامل.

- **وتختلف في**: التركيز علي أهمية البدائل والحلول المقدمة فالدراسات السابقة ركزت علي البدائل والحلول النظرية فيما يخص المشاركة غير الحكومية في تمويل التعليم.

- أما الدراسة الحالية فتركز علي الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية وملائمة الحلول والبدائل المقترحة لها ومدى واقعيتها.

وقد خلصت منها الباحثة إلي استفادت منها الباحثة في: -الوقوف علي ما أحرزته هذه الدراسات من وضع رؤي وتصورات لتمويل التعليم المصري بشكل لا مركزي وغير حكومي.

- التعرف علي خبرات الدول الأجنبية أو العربية التي تعرض لها الباحثون السابقون ومدى إفادتهم منها في مجال تمويل التعليم قبل الجامعي في مصر.

ولقد خلصت الباحثة من خلال تحليل الدراسات السابقة إلي :-

- تأثر التعليم بسياسة التحرر الاقتصادي، وتشير عديد من المؤشرات لدخول التعليم دائرة الخصخصة حيث انه سوف يخضع لآليات السوق وأظهرت دراسات هذا المحور سياسة الانفتاح الاقتصادي والتحرر الاقتصادي ودورهما في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية واثرهما المباشر على السياسة التعليمية في ضوء المتغيرات التي شملت تلك السياسة الاقتصادية وان جاءت دراسة هذا الأثر من بعيد نظرا لاختلاف تخصص هذه الدراسات عن المجال التربوى.

وإن هناك حاجة ملحة لدراسة معوقات تحقق المجانية وتكافؤ الفرص التعليمية وذلك مع التغيرات السياسية والاقتصادية التي أدت إلى تغير واضح في شرائح المجتمع المصري بشكل سريع خاصة في الكتب الحديثة (الألفية الثالثة) ، فهناك دراسات تناولت تكافؤ الفرص التعليمية وبذلك قد تحددت أوجه الإفادة فيما يلي:

- عدم الاهتمام بالجانب الكيفي في التوسع في العملية التعليمية، فالتوسع في التعليم اخذ شكلا كميا دون أن يوجه بطريقة محكمة لمواجهة الاحتياجات النوعية التي يحتاجها التعليم.
- هناك عديد من صور التكافؤ في فرص التعليم، فهناك عديدا من الظروف والعقبات التي حالت بين المبدأ وتطبيقه بالصورة المثلي وتلك إحدى المشكلات الملحة المتعلقة بالعملية التعليمية.
- وتحاول الدراسة الحالية عرض الواقع الفعلي للمجانية في مصر خاصة في التعليم العام بشكل متكامل تكتمل معه الصورة بعد عرض الدور الحقيقي للتغيرات الاقتصادية التي أدت إلى إعادة النظر في مدي جودة وفاعلية حجم الإنفاق على التعليم العام في مصر بما يفي ومتطلب الجودة والتنافسية للمنتج التعليمي، وترى الدراسة الحالية أن مبدأ المجانية متشابك الأطراف ومتداخل لم يقف عند حد تطبيق المجانية أو هدرها، بل أن هناك العديد من العوامل المؤثرة عليه في مقدمتها التغيرات الاقتصادية والاجتماعية المعاصرة وهذا ما ستوضحه نتائج الاستبيانات من حقائق وبيانات.

الدراسات الأجنبية:-

١-دراسة فيلب أ ليون - تمويل التعليم الإبتدائي والمتوسط ولاية فيرجنيا - الولايات المتحدة الأمريكية٢٠٠٥ [١].

- تسعي الدراسة إلي توجيه الدعم المادي للمدارس الابتدائية والثانوية في ولاية فيرجينيا لتحقيق برامج الجودة ومعاييرها واستعراض التكاليف اللازمة لذلك وسبل توفيرها سواء من الدولة أو من المشاركات المجتمعية والمحلية .

٢-دراسة جيفري برومان:الجهود الوطنية لإعادة تأهيل المدارس العامة في الأحياء الفقيرة - الولايات المتحدة الأمريكية ٢٠٠٥ [٢].

وهذه مقالة في احدي الدوريات الأجنبية والتي يتحدث الكاتب فيها عن الجهود الفيدرالية في الولايات المتحدة الأمريكية المبذولة لمنح المدارس الموجودة في الأحياء الفقيرة فرص التعليم والتعلم في ضوء تكافؤ الفرص وعدم تحمل مزيد من الأعباء المادية علي الأسر الفقيرة في سبيل إلحاق أبنائهم بالمدارس.

٣- دراسة ستيفن بول - الأسواق التعليمية ما بين الأختيار والطبقة الاجتماعية - مجلة التربية البريطانية ٢٠٠٦) [٣].

- وهذه الدراسة ركزت علي السوق التعليمية الموازية للمدرسة والمجموعات الدراسية الخاصة وأثرها علي العملية التعليمية وارتباطها بالمستوى الاجتماعي والاقتصادي للأفراد وتضع الدراسة منهجا خاصا لجعل البيئة المدرسية أكثر ملائمة لاحتياجات الطالب التعليمية وأكثر جذبا له .

-إعادة توزيع المسئوليات الإدارية والعمل باستقلالية أكبر في توفير وتوزيع ميزانيات التعليم علي المستويات التعليمية.

٤-دراسة: ماري ديون - سارة هيوم فارايس - بحوث الإتاحة والجودة في المدارس العامة البريطانية وبعض الدول النامية - جامعة سويسكس - المملكة المتحدة٢٠٠٧. [١].

١- Philip, A- Leone(٢٠٠٥) Review of Elementary and Secondary School Funding — Virginia – U.S.A

٢- Geoffrey D. Broman(٢٠٠٥):National efforts to Bring Reform to School in high-poverty schools :Out comes and Implications – review of research in education , No.١ PP١-٢٧.

٣- Stephen J. ball(٢٠٠٦): Educational markets , choice and social class. British journal of education, Volume(١) – PP٢-٣.

وهذه الدراسة قامت بها الباحثة في جامعة سويسكس في المملكة المتحدة لإلقاء الضوء على الإنفاق علي التعليم في الدول النامية وصولا للجودة والإتاحة .

- وتحاول الباحثة هنا توضيح كيفية تحسين فرص الحصول علي التعليم في البلدان الفقيرة ومعالجة القضايا الشائكة بين المجتمعات المحلية والمدارس والإدارات التعليمية المحلية والإدارة المركزية. كذلك توضيح المبادرات الوطنية للإدماج والإقصاء علي حد السواء في تحديث وتطوير وتنويع مصادر التمويل والإنفاق علي التعليم كما تناقش المركزية واللامركزية ووظائفهما المختلفة والإفادة منها في دعم التعليم وذلك من خلال إعطاء مفاهيم مختلفة خاصة في درجة المسؤولية المزمع نقلها إلي الجهات الفاعلة المختلفة وإعادة توزيع المسئوليات الإدارية، والعمل باستقلاليه أكبر في توفير وتوزيع ميزانيات التعليم على المستويات المحلية .

٥- تمويل التعليم في الهند - مؤسسة بول هاملين - المملكة البريطانية -٢٠٠٩ [٢].

وهى دراسة بحثية قامت بها مؤسسة بول هاملين تلك المؤسسة الإنجليزية الأصل والتي قامت بهذه الدراسة حول تحويل التعليم والجودة والإتاحة للنظام المدرسي في الهند كحلول دراسة بحثية خارج نطاق المملكة البريطانية وهي تسعي لدمج الشباب والمجتمع المحلي في رفع المعاناة عن الطلاب وذويهم لوصول الخدمات التعليمية بشكل جيد ميسر لهم . وهى تدعم ٢٠ مؤسسة تعليمية بطول الهند وعرضها .

٦- دراسة فلورانس ميمبون - دعم الشباب والتعلم في الأحياء الفقيرة في الهند– اليونيسكو – باريس ٢٠١١ . [٣].

كشفت الدراسة عن أن المجتمع المحلي يحتاج أكثر من مجرد منهج لمساعدة الأطفال في المدارس بل مساعدات مادية وصحية ونوعية وتكاتف من جانب الآباء والأبناء والحكومة .

٧-توني بينت: دراسة تحليلية لتمويل التعليم العام في الهند - جامعة انديانا٢٠١٣ .[٤].

- تسعى هذه الدراسة لإلقاء الضوء علي تحويل التعليم العام في ولاية أنديانا بالولايات المتحدة الأمريكية وصور وأشكال هذا التمويل والدعم المادي الذي يتم تقديمه سواء من الحكومة الفدرالية أو من المشاريع الخاصة وأصحاب العمال والشراكات مع المجتمع المدرسي .
- كما تقدم الدراسة مختلف أشكال البرامج الدراسية في هذه المدارس والمنح والهبات التي يتم تقديمها للطلاب وأسرهم ذات الدخل المنخفض لتحسين أوضاعهم التعليمية.
- كذلك مساعدة الأماكن المنكوبة بالفيضانات والزلازل والأعاصير والحرائق , أي اعمار المدارس بها واستمرار تعلم الأطفال فيها .
- توضح الدراسة حجم الضرائب المتعلقة بالمساهمة بتمويل التعليم في الولاية وكيف يتم تخصيصها وإنفاقها.

١- Marie ad Dunne and Sara hum phreys(٢٠٠٧) Consortium for Research on educational access , transitions and equity (school processes , local governance and community participation , -university of Sussex , flamer , Brighton united kingdom– July .

٢- Paul hemylun Foundation(٢٠٠٩): Funding India united King dom WWW. Paul hemylun Foundation. Com.

٣- www.f.migeon@unesco.org

٤- Tony Bennett Digest of public school finance in Indian (٢٠١٣)] - Indiana department of education super indent of public instruction

- تقدم الدراسة نموذجا حديثا في إشراك المجتمع والأفراد في دعم الإنفاق التعليمي على مدارس أبنائهم لرفع كفاءتهم من خلال الضرائب والجوائز والحوافز المقدمة للفائقين من الأبناء والمعلمين.

اتفقت الدراسه الحالية مع الدراسات الأجنبية السابقة في:

-ضرورة اشتراك المجتمع المحلي والأفراد في دعم الإتفاق التعليمي في مدارس أبناءهم.

-تحسين فرص الحصول علي التعليم لتحقيق العدالة الاجتماعية وتكافؤ الفرص التعليمية.

واختلفت مع الدراسة الحالية في آليات التطبيق باختلاف السياق الاجتماعي والإقتصادى في مصر عن دول الدراسات الأجنبية.

مبررات الأخذ بدول المقارنة :

- مبررات الأخذ بالنموذج الأمريكي في التعليم العام:-

- تمثل الولايات المتحدة الأمريكية ثاني أعلى ناتج اقتصادي للفرد بين الدول الصناعية وأطفالها هم الأغنى بين أقرانهم بناء على عدد الأطفال مقارنة بمجموع السكان
- تعمل المدارس الحكومية والجامعات الأمريكية على تقديم مساهمات مهمة في الجهود المبذلة لتوسيع الفرص الاقتصادية والحراك الاجتماعي وهدم الحواجز العرفية والعمل على نشر التعليم بشكل إلزامي دون فجوات أو عوائق أو تمييز وكذلك استحداث سبل وبدائل لنشر التعليم وجعله في متناول الجميع دون فوارق في ذلك.
- يعتبر نظام المدرسة العامة هو الجزء الأهم في عملية خلق المجتمعات الديمقراطية التي تؤدى مهامها وكما يشير المؤرخ أبراهام كافي((Abraham kavy)):-

" إذا كان نظام المدرسة العامة يؤدى مهمته بشكل سيء فلابد أن يعمل المجتمع الأمريكي بشكل سيء٠ فهذه المدرسة تشمل ٩٠% من الأطفال الذين يتراوح أعمارهم ٥ : ١٧عام على اختلاف العرق والجنس والدخل مما يدعم للمساواة وتكافؤ الفرص التعليمية وينطلق التعليم العام من خلال المدارس من التزام بتعليم جميع المواطنين على نفقة الحكومة وهذا يمثل أعظم اقتراح اجتماعي أمريكي٠

يعتبر نمو التعليم في الولايات المتحدة الأمريكية راجع إلى التأثيرات التي تركتها المبادئ الديمقراطية التي نمت بعد الحرب الأهلية الأمريكية إذ كانت قوة هذه المبادئ هي السبب في توجيه أفراد المجتمع[1].

مبررات الأخذ من التجربة الكوريه في تمويل التعليم العام:

- بدأت كوريا نهضتها بعد الحرب العالمية الثانية وكانت دولة نامية ثم قفزت لتصبح من النمور الآسيوية الرائدة تكنولوجيا وصناعيا وتعليمى، وكانت كوريا الجنوبية حين استقلالها عام١٩٤٥ أفقر دولة في العالم حيث كان دخل الفرد لها لا يتعدي ٨٠ دولار في السنة وكانت تعاني من دمار اقتصادي وفوضى سياسية حيث دخلت الكوريتين حرب ضروس (١٩٥٠ -١٩٥٣) وكانت أضرار الحرب تقدر ب٦٩مليون دولار أي خمس مرات الناتج المحلي لكوريا الجنوبية حينها فلقد دمرت الحرب البنية التحتية و٤٠% من الوحدات السكنية و٤٦.٩% من السكك الحديدية و٥٠٠ كيلو متر من الطرق والقناطر و٨٠% من محطات مولدات الكهرباء و٦٨% من المصانع وتراجع الإنتاج الصناعي بنسبة ٧٥% وتراجع إنتاج الأرز إلي٦٥% و٤٠٠ ألف قتيل جراء الحرب، هذا بالإضافة إلي تراجع دخل الفرد إلي ٥٠ دولار سنوياً وأصبحت تعيش علي المساعدات الخارجية بشكل كامل ولكنها لم تتوقف عن هذه النقطة من الدمار الكامل.

---

(١) ياسر خالد سلامه (٢٠١٠)- اقتصاديات التعليم- مركز الكتاب الأكاديمي- عمان- ط١- ٢٠١٠-صـ١٢٨

-عندما وصل (بارك تشونغ هي) إلي الحكم عقب إنقلاب عسكري (١٩٦١-١٩٧٩) اولا التنمية الاقتصادية أهمية كبري فقد أنشاء بنوك حكومية وأمم البنوك الخاصة للتحكم في القروض وتوجيهها وفق ما تقتضيه الخطط التنموية وأحل خطط الصادرات محل خطط الواردات للحصول علي العملة الصعبة وركز علي سياسة التخطيط المركزي حيث أطلق المخطط الخماسي عام ١٩٦٢ وأنشاء مؤسسة جديدة تحمل إسم مجلس التخطيط الإقتصادي للإشراف علي التخطيط والتنفيذ لهذه الخطط والعمل علي زيادة حجم الصادرات وتحسين ميزان المدفوعات كما عمل علي تقوية دور الشركات العملاقة وتسخيرها غلي خدمة الأهداف التنموية وأستهدف في البداية الصناعات الخفيفة مثل النسيج والأسمدة ثم أستهدف صناعات الأسمدة والأسمنت والكهرباء والحديد والمعدات الثقيلة وبعد إنهيار الإقتصاد الأسيوي عام ١٩٧٩ وأجهت كوريا تحديات كبيرة حيث أرتفعت الديون وأنهار قطاع الصادرات ولكن سرعان ما تعافت بتحرير اقتصادها وتحويله إلي إقتصاد السوق وتخفيض العملة الكوريا وإصلاحات مالية كبيرة واعتمدت في صادرتها علي التكنولوجيا والرقميات بشكل أكبر.

- تشير التجربة الكورية إلى أن الاستثمارات في الموارد البشرية هو الأساس في نجاح التجربة التنموية بها وهذا يبدأ بالاستثمار في النظام التعليمي الذي يهدف إلي تعميق حب النظام والالتزام والمنافسة والابتكار وحب العمل واحترام العلم والتعليم [١]

-تؤمن كوريا بأن التعليم وتعميمة سوف يساعد انتشار التعليم في كل دول العالم وثقافاته يساعد علي تشكيل المجتمع والتشكل به فلا مفر من العلاقات التفاعلية بين التعليم والمجتمع وهذه العلاقات من شأنها أن تدعم أهداف المجتمع وقيمه[٢].

-تبلغ نسبة القيد بالتعليم الإلزامي في كوريا الجنوبية ١٠٣% (اليونسيكو ٢٠١٠) وتحتل المرتبة الأولي بين دول التعاون الأقتصادي (OECD) في أن ٩٧% من الفئة العمرية ما بين الخمس سنوات وما بعد التعليم الثانوي العام ملتحقون في التعليم وبناء علي نتائج الأختبارات الدولية ومعدلات التخرج والطلب الإجتماعي علي التعليم تعتبر كوريا الجنوبية واحدة من أفضل الأنظمة التعليمية عالمياً إذ أنها ثاني أفضل نظام تعليمي بعد فنلندا فتأتي كوريا كثاني أفضل نظام تعليمي في إختبارات القراءة والتي تقام بين أكثر من ستين بلاداً من جميع أنحاء العالم وكذلك هي في المركز الرابع في الرياضيات والسادس في العلوم في نفس المسابقة الدولية (PISA) وهذه النتائج الدولية هي نتاج مدارس ممولة جيدا بشكل كفء وفعال ولإستثمار الوالدين في تعليم أبنائهم قبل أى شئ أخر.أن الطالب في المدرسة يقضي ١٣ ساعة كيوم دراسي واحد مما يؤدي الي الأيجادة والتركيز في شرح الدروس وعدم الحاجة لدروس خصوصية خارجية[٣].

-كذلك تمثل التكنولوجيا عاملاً هاماً في تخطي عقبة النفقات والتكاليف الخاصة بالموارد التعليمية حيث يقوم معهد البحوث الحكومية ووكالة التعليم الذي يطلق عليه (KERIS) في كوريا الجنوبية يقوم بنشر الحواسيب والأقراص المدمجة في الحقول الدراسية ليتحول النظام التعليمي الكوري إلي نظام رقمي بحلول ٢٠١٥ وذلك لتسهيل التعلم الذاتي وتقليل النفقات والضغوط المادية علي الحكومة أو الأباء كذلك نظام الإفصحاء عن بيانات المدرسة متاح أمام الأباء لتسهيل مشاركتهم في تقييم أداء المدرسة لتقييم مستوي أبنائهم.

---

(١) محمد السيد سليم (٢٠١٠)- النموذج الكوري في التنمية- جامعة القاهرة - مركز الدراسات الآسيوية - صـ٦٩٧

(٢) مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية(٢٠٠٠)- التعليم والعالم العربي- تحديات الألفية الثالثة- ط١- أبو ظبي- صـ٦٧

(٣) Wenr-June Overiew of Education in South korea. ٢٠١٣/٠٦ http://wenr .wes.org

-هناك تغيرات ديناميكية ملحوظة في المجتمع الكوري فلكي تتيح الشركات للأباء العاملين بها البقاء مع الأبناء ومساعدتهم علي التحصيل الدراسي دون حاجة لضغوط دروس خصوصية تفتح بعض الشركات أبواب الدوام متأخرة حتي لا تجبر الأباء علي عدم مواصلة الجهد المجزوم مع أبنائها أثناء الدراسة.(١).

-هناك مؤشرات هامة بالنسبة لكوريا الجنوبية في عام ٢٠١٠ تخطت كوريا الجنوبية معدل دول (OECD) في نسب الإلتحاق والإستعاب للأطفال في سن الإلزام المدرسي هذا بالرغم من أن قطاع التعليم للأطفال ما قبل المدرسة وأطفال السنوات الإبتدائية يتم تحويلهم من القطاع الخاص بشكل واسع كما أننا نجد في الفترة مابين (٢٠٠٠-٢٠٠٩) زيادة الإنفاق علي التعليم قبل الجامعي كانت تتجه بشكل قوي نحو تقليل الفصول الدراسية واستخدام المدرسين من فئة الشباب كقوة عاملة في المدارس الإبتدائية ويتم الإنفاق عليهم (المرتبات) بسخاء أكثر من أقرانهم في دول (OECD). أنظر ملحق رقم (١)

- تتبع كوريا الجنوبية سياسة توسعية تتضمن اتفاقية للتجارة الحرة مع الولايات المتحدة الأمريكية على نطاق واسع.

- تعتمد على الصادرات بشكل كبير حيث تشكل نصف الناتج المحلي.

- رابع اكبر اقتصاد في العام(٢)

- كما أنها عضو في الأمم المتحدة منظمة التجارة العالمية ومنظمة التعاون والتنمية واحد الاعضاء المؤسسين للأبيك وقمة شرق آسيا(٣)

مبررات الأخذ بالنموذج الهندي في تعميم التعليم العام ومجانيته:-

- تعتبر الهند بادئة النهوض من كبوة اقتصادية مثل مصر فلقد كانت من الدول النامية٠

- لقد دأبت الهند على تحقيق التماسك القومي الهندي النابع من مثالية المهاتما غاندي وثقافة نهرو في محاولة لإبراز كيانها وشخصيتها المتميزة وذلك من خلال الاهتمام بالتنمية خاصة البشرية وإتاحة التعليم لجميع فلقد أوضحت وثيقة السياسة التعليمية القومية الهند. إن البناء التعليمي لم يأتي ليخاطب جنس معين ٠

- ومن ثم فان المساواة في الفرص التعليمية تم تأصيلها كمفهوم أساسي في الفكر التربوي (٤).

- إن الهند حسب توقعات جزاء البنك الدولي ستصبح اكبر سوق اقتصادي على مستوى العالم خلال الثلاثين عاما القادمة وبما يتجاوز في ذلك السوق الصينية، فالهند تعد اكبر عاشر اقتصاد في العالم ٠

- فلقد نجحت في الفترة ما بين[١٩٩٢-١٩٩٤] تخفيض وعدل التضخم إلى ٨.٥% وذلك لرؤوس الأموال الوافدة التي يشجعها الجو الاستثماري على ذلك وتبلغ نسبة الإنفاق علي التعليم من الميزانية العامة للدولة ١١.٢% من جملة الإنفاق الحكومي العام وذلك لعام ٢٠١١، كذلك يبلغ نصيب الفرد من الدخل الدولي ٣.٨٧٠.٠٠مليون دولار عام ٢٠١٢ ونصيب الطالب من الدخل القومي الهندي ٢٢.١٢% من نسبة الإنفاق الحكومي علي التعليم (٥).

---

(١) يمكن مراجعة الرابط التالي WWW.edudemic.Com-٣-٤-٢٠١٤

(٢) Encyclopedia Britannica, "South korea" Economic and social developments ' Enclopedia avaliablein " www.britannica.com.

(٣) CTA " Country Comparisons" – reserves of foreign exchang and gold, the world fact book, avaliablein www.cia.govlfactbook٢٠١٣.

(٤)c. Seshadri, (٣/١٩٧٦) " Equality of educational- opportunity some issues in indian education" comparative education- England: carafah publishing company,١٩٧٩, volume ١٢ No -p ٢٢٠

(٥) WWW. Ar. Trading economics.com / India/gdb.growth.annual

- إن الهند تأخذ التخطيط في محاولة منها لإرساء التعاون الكامل بين مؤسسات الدولة والأفراد والمجتمع المدني لتحقيق التنمية الشاملة اقتصاديا وعلميا وتعليمياً.
- وهذا يأتي برفع معدلات النمو والنهوض بالتعليم ٠ فلقد أغلقت الحكومة الهندية الصراعات الطبقية والعشائرية والعرقية ودمجتها ضمن إطار دنيوي ديمقراطية سياسية ونظام اقتصادي راسمالى [١].
- تمكنت الهند من تحقيق معدل نمو اقتصادي لا يقل عن ٥.٥% لعدة سنوات رغم أن الدين الخارجي لها كان يزيد عن ٩٨بليون دولار عام ١٩٩٩ ، ثم وصل ٥.٧٠ % عام ٢٠١٢ ومن المتوقع أن يصل إلى ٦.٥ % ٢٠١٤ [٢].
- تمكنت الهند من أن تصبح قوة ذرية أنها سادس دولة تستخدم الذرة، كما أنها أرسلت في السنوات الأخيرة قمرا صناعيا محلى الصنع واقتحمت بجداره مجال الالكترونيات والتكنولوجيا المتخصصة [٣].
- وهذه المبررات السابقة تعمل علي دفع عجلة التنمية في أي دولة نامية لتساعد على رفع الفقر والبطالة من على كاهل الأفراد وبالتالي زيادة دخولهم والحفاظ على تمسكهم باستمرارية التعليم لأقصر درجاته أحيانا منهم في دور التعليم في هذه التنمية السابق الإشارة إليها .

وبناء علي ما سبق عرضه من مشكلة عدم تحقق المجانية والجودة في العملية التعليمية وكذلك باستعراض الدراسات الأجنبية والعربية ومبررات الأخذ بدول المقارنة (الولايات المتحدة الأمريكية - والهند وكوريا الجنوبية) وسوف نستعرض في الفصل التالي تطور المجانية والإنفاق علي التعليم العام قبل الجامعي في مصر منذ عهد محمد علي حتي الآن وتطور الأوضاع الإقتصادية والإجتماعية المؤثرة علي النظام التعليمي في مصر وذلك للوصول لبدائل تمويل التعليم العام قبل الجامعي في مصر في ضوء تحقق تكافؤ الفرص والجودة التعليمية.

---

(١) برا موديا باراجولى (١٩٩١):- السلطة الرسمية والمعارف الإنسانية في موضوع التنمية- الحركات الاجتماعية الجديدة ودولة الهند- المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية القاهرة- مركز مطبوعات اليونسكو- فبراير - العدد ٢٧- ص ١٧٠

(٢) البنك الدولي(٢٠١٢): تقرير عن التنمية في العالم (ص ٣٤)

(٣) ساتيش شاندرا (١٩٨٧): " التغيير والتنمية في الهند" التراث وتحديات العصر في الوطن العربي(الأصالة والمعاصرة)- بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية- مركز دراسات الوحدة العربية- بيروت- بتاريخ - ص ٢٨٧